بحث معهما توحيد المواقف الإسلامية وتنسيقها في المحافل البرلمانية الدولية

الغانم اجتمع مع رئيسي مجلسي الشورى العماني والنواب العراقي

■ الذويخ : زيارة رئيس مجلس الأمة لإسطنبول رافد من روافد العلاقات الكويتية – التركية

الغانم اثناء اجتماعه مع الجبوري

.. وأثناء اجتماعه مع رئيس مجلس النواب البحريني

■ البلدان يرتبطان بأكثر من 35 اتفاقية ونأمل في ان تفعل خصوصا وانهما تتمتعان بإمكانيات كبيرة

اسطنبول – «كونا»: اجتمع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم مع رئيس مجلس الشورى العماني الشيخ خالد بن علي المعولي ذلك في إطار الاجتماعات التنسيقية التي عقدها على هامش مشاركة وفد الشعبة البرلمانية الكويتية في اعمال الدورة العاشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وبحث الغانم خلال الاجتماع العلاقات الثنائية بين البرلمانين وسبل تعزيزها والتاكيد على متانة العلاقات الاخوية التي تجمع البلدين الشقيقين اضافة الى بحث سبل توحيد المواقف الإسلامية وتنسيقه في المحافل البرلمانية الدولية.

حضر الاجتماع وكيل الشعبة البرلمانية النائب فيصل الشايع وامين سر الشعبة البرلمانية النائب الدكتور عودة الرويعي وعضوا الشعبة البرلمانية النائبان الدكتور خليل عبدالله وسيف العازمي وعميد السلك الدبلوماسي السفير الكويتي لدى تركيا عبدالله الذويخ والامين العام لمجلس الامة علام علي الكندري.

واجتمع رئيس مجلس الامة ورئيس الشعبة البرلمانية مرزوق الغانم مع رئيس مجلس النواب العراقي الدكتور سليم الجبوري وذلك في إطار الاجتماعات التنسيقية التي عقدها على هامش مشاركة وفد الشعبة البرلمانية الكويتية في اعمال الدورة العاشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف توحيد المواقف الإسلامية.

وجرى خلال الاجتماع بحث آفاق التعاون بين البلدين الشقيقين وسبل دعمها وتطويرها في جميع المجالات على راسها القضايا الإسلامية إضافة الى بحث آخر التطورات على الساحتين الاقليمية والدولية وموقف البلدين منها والتنسيق بين البرلمانين في المحافل الدولية.

وتطرق الاجتماع الى مناقشة آخر التطورات الامنية في المنطقة والاقليم لاسيما في ما يتعلق بملف الإرهاب والتشديد على اهمية توحيد الجهود والتنسيق لمجابهته.

حضر الاجتماع وكيل الشعبة البرلمانية النائب فيصل الشايع وامين سر الشعبة البرلمانية النائب الدكتور عودة الرويعي وعضوا الشعبة البرلمانية النائبان الدكتور خليل عبدالله وسيف العازمي وعميد السلك الدبلوماسي السفير الكويتي لدى تركيا عبدالله الذويخ والامين العام لمجلس الامة علام علي الكندري.

واجتمع رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم مع رئيس مجلس النواب البحريني احمد بن ابراهيم الملا وذلك على هامش مشاركة وفد الشعبة البرلمانية الكويتية في اعمال الدورة العاشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف تنسيق المواقف الإسلامية حيال تطورات الأوضاع في المنطقة والعالم.

وجرى خلال الاجتماع التاكيد على عمق العلاقات التاريخية التي تجمع البلدين الشقيقين وذلك في إطار زيادة التنسيق الشعبي بين برلمانات الدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتشديد على اهمية تبني وجهات نظر موحدة تجاه القضايا الإسلامية والدولية.

وحضر الاجتماع الوفد المرافق للغانم والذي يضم وكيل الشعبة البرلمانية النائب فيصل الشايع وامين السر النائب الدكتور عودة الرويعي وعضوي الشعبة البرلمانية النائبين الدكتور خليل عبدالله وسيف العازمي

كما بحث رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم مع رئيس مجلس الأمة التركي الكبير جميل تشيشك عددا من القضايا ذات الاهتمام المشترك وذلك في إطار اللقاءات التنسيقية التي عقدها على هامش مشاركة وفد الشعبة البرلمانية الكويتية في اعمال الدورة العاشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

واشاد الجانبان بعمق ومتانة العلاقات التي تربط البلدين والشعبين الصديقين مؤكدين الحرص على تعزيز وتطوير علاقات التعاون المشترك لاسيما في الجانب البرلماني بما يخدم مصالح البلدين في المحافل الدولية.

حضر اللقاء وكيل الشعبة البرلمانية النائب فيصل الشايع وامين السر النائب الدكتور عودة الرويعي وعضوا الشعبة البرلمانية النائبان الدكتور خليل عبدالله وسيف العازمي.

وعلى صعيد متصل اكد عميد السلك الدبلوماسي سفير دولة الكويت لدى تركيا عبدالله الذويخ هنا امس ان زيارة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم والوفد البرلماني المرافق لاسطنبول تمثل رافدا من روافد العلاقات الكويتية – التركية.

وقال السفير الذويخ في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان هذه الزيارة تنطوي على اهمية خاصة في مجال بحث قضايا العالم الاسلامي وابرزها التوافق على موقف موحد ازاء الاساءة لمقام النبي عليه الصلاة والسلام مؤكدا موقف الكويت الواضح فيما يتعلق بإدانة واستنكار هذه الأفعال.

ويزور الرئيس الغانم اسطنبول على رأس وفد الشعبة البرلمانية الكويتية للمشاركة في اعمال الدورة العاشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي

واوضح السفير الذويخ ان زيارة الرئيس الغانم لتركيا هي الثانية سبقتها زيارة في اكتوبر من عام 2013 قال عنها «مازال لها صدى ايجابي على العلاقات الثنائية بين البلدين حيث نجني اليوم ثمار هذه الزيارة على صعيد تعزيز العلاقات بين الشعبين الكويتي والتركي».

واوضح ان الزيارة السابقة التي قام بها رئيس مجلس الامة التركي الكبير جميل تشيشك الى الكويت في الخامس من يناير من العام الماضي كان لها اثر ايجابي على صعيد العلاقات وردا على الزيارة التي قام بها الرئيس الغانم وتلبية لدعوته.

وذكر ان الكويت وتركيا ترتبطان باكثر من 35 اتفاقية معربا عن امله في ان تفعل هذه الاتفاقيات خصوصا ان البلدين يتمتعان بامكانيات كبيرة تتطلب استثمارها لتحقيق صالح الشعبين.

واشار الى ان زيارة سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد وتلبيته دعوة الرئيس التركي السابق عبدالله غول في ابريل 2013 كان لها الاثر الايجابي في تعزيز العلاقات الثنائية وتطويرها.

ولفت الى ان زيارة سموه شهدت توقيع ثماني اتفاقيات ثنائية في مجالات الطيران والنقل الجوي والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة والثروة الحيوانية والتعاون في مجالات الصناعات الدفاعية والتعاون الثقافي والفني والتعاون بين معهد سعود الناصر الدبلوماسي والاكاديمية الدبلوماسية التركية الى جانب اتفاق اعفاء حملة جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة من تاشيرة الدخول.

ورأى السفير الذويخ ان «حجم التبادل التجاري بين البلدين والذي يبلغ نحو 600 مليون دولار مقارنة بحجم امكانياتهما هو دون المستوى المأمول» معربا عن تطلعه الى اجتماع اللجنة الكويتية التركية المقرر عقده العام الحالي في تركيا لاستثمار تلك الامكانيات.

وقال ان الكويت تعتبر من اكبر الدول المستثمرة في تركيا حيث يقدر الاستثمار الحكومي الكويتي عبر الهيئة العامة للاستثمار بين 5ر1 مليار ومليارى دولار ويشمل عدة قطاعات بنكية وخدمية وعقارية. واوضح ان الاتفاقيات الثنائية الموقعة تتضمن الاليات القانونية التي تحفظ حق المستثمر الكويتي في تركيا حيث يشهد السوق العقاري تقدما كبيرا في تملك الكويتيين للعقار ومنها مجمعات تجارية كبرى.

وحول نتائج زيارة وزير الخارجية التركي مولود تشاووش للكويت أخيرا قال السفير الذويخ انها «الزيارة الاولى للوزير للمنطقة وخص بها الكويت لما تتمتع به العلاقات الثنائية بين البلدين من تميز».

واكد ان اللقاءات التي اجراها تشاووش مع سمو امير البلاد وسمو ولي العهد وسمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء والنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح ورئيس مجلس الامة «كانت مثمرة واتسمت بالمصارحة».

وفي سياق الجانب الانساني والاغاثي اكد السفير الذويخ حرص دولة الكويت على المستويين الرسمي والشعبي على دعم ومساندة دول الجوار السوري المستضيفة للاجئين السوريين ومنها تركيا التي تستضيف نحو مليوني لاجئ.

واكد دعم الكويت المباشر في مد يد العون وتسخير امكانياتها والمساهمة في تخفيف معاناتهم من خلال انشاء المدن للاجئين فضلا عن المساعدات العينية المستمر تقديمها خلال هذه الأشهر الباردة من جانب الجهات الرسمية والأهلية الكويتية.

وقال ان موافقة سمو امير البلاد على استضافة الكويت للمؤتمر الثالث للدول المانحة لدعم الوضع الانساني في سوريا تؤكد ريادة الكويت كمركز للعمل الانساني واستحقاق سموه لقب (قائد للعمل الانساني) من منظمة الامم المتحدة معربا عن تطلعه الى مساهمة المنظمات الدولية والمؤسسات الخاصة في المؤتمر من اجل تخفيف المعاناة الانسانية عن الشعب السوري.

أكد ان التوجيه السامي بإحالة كل من يعتدي على المال العام للقضاء يفرض عليها مسؤولية وطنية

الكندري : تحرك الحكومة في قضية أموال التأمينات خطوة تقدر لها

■ صون المال العام يستحق أن يكون قضية دولة لحماية أموال الشعب

فيصل الكندري

■ إذا كانت القوانين القائمة غير كافية فإننا نطالب الحكومة بإدخال التعديلات المناسبة عليها

■ التعدي على المال العام هو أخطر أشكال الفساد وبات ظاهرة وسرطاناً ينخر في بعض الوزارات

قال النائب فيصل الكندري ان التوجه السامي لصاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد بإحالة كل من يتطاول او يعتدي على المال العام على القضاء يفرض مسئولية وطنية على الحكومة في تغيير نهجها لترجمة اقوالها بصيانة المال العام إلى افعال فلم يعد احد ايا كان اسمه وموقعه فوق المحاسبة.

واكد الكندري ان تحرك الحكومة في قضية أموال التامينات المنهوبة وتكليف إدارة الفتوى والتشريع باتخاذ كافة الإجراءات القانونية في شانها خطوة تقدر لها ومن المفترض ان يكون ذلك بداية نهج جديد لملاحقة اي فاسد او معتدي على المال العام.

وقال الكندري ان الإحصائيات تشير إلى ان معظم القضايا المحالة إلى النيابة العامة بشان التعدي على المال العام تحفظ حيث تنتهي اكثر من 80% من قضايا المال العام إلى الحفظ او باقي القضايا معظمها ينتهي إلى البراءة

لان البلاغات ناقصة المعلومات والأوراق او تحديد المتورطين عن التعدي على اي مال عام لاسيما مع نجاح المفسدون في تحصين انفسهم من العقاب.

واكد الكندري ان صون المال العام يستحق ان يكون قضية دولة لحماية اموال الشعب حيث ان التعدي على المال العام هو اخطر اشكال الفساد وبات ظاهرة وسرطاناً ينخر في بعض وزارات الدولة والجهات الحكومية ومن مؤاشرتها تقديم غير المؤهلين إلى المناصب القيادية فوق جسر الواسطة والمحسوبية على حساب الكفاءات ما يؤدي إلى تدهور الانتاجية وفي النهاية تجريف المال العام. وطالب الكندري الحكومة دراسة اسباب حفظ قضايا المال العام وخسارة القضايا مؤكدا على اهمية تحرك الحكومة لاتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المخالفات والتجاوزات والتعدي على المال في تقارير ديوان المحاسبة.

واوضح الكندري إذا كانت القوانين القائمة غير كافية او تنطوي على ثغرات او غير رادعة فاننا نطالب الحكومة بإدخال التعديلات المناسبة عليها لردع اي متجاوز على المال العام

مؤكدا على ضرورة إقرار قانون بإنشاء جهاز المراقبين الماليين وتعديل قانون ديوان المحاسبة بما يمنحه سلطة تحويل المخالفات والتجاوزات المالية الى النيابة العامة وتعديل قانون هيئة مكافحة الفساد لتصبح هيئة مستقلة لا تتبع وزارة العدل

واكد الكندري ان آليات المحاسبة لا تزال قاصرة عن ملاحقة المتطاولين على المال العام وقطع دابرهم في اجهزة الدولة وليس ادل على ذلك من استمرار هدر المال العام في المشاريع التنموية ومنها على سبيل الحصر الدراسات الإستشارية التي تكلف الدولة مبالغ كبيرة غير مستحقة اذا ما قورنت بنظيراتها، ومع تضاعف حوادث سرقات والمخالفات والتنقيع وهدر للمال العام.

ورحب الكندري بالنهج الجديد الذي لو اتبعته الحكومة لاستطعنا ان ننظف الدولة من المفسدين والفاسدين والعابثين بمقدرات البلد

طالب الوزير بسرعة التوضيح وتبيان السبب

الدويسان : عدم تسلم موظفي الصحة البدون رواتبهم منذ أربعة أشهر ظلم فاحش

فيصل الدويسان

اعتبر النائب فيصل الدويسان ان عدم استلام الموظفين البدون في وزارة الصحة رواتبهم منذ اربعة اشهر ظلما فاحشا لفئة مستضعفة لا صوت لها الا في ضمائر اهل المعروف وينبغي ان تحظى بالانصاف لا الإجحاف لدواعي إنسانية

وتساءل الدويسان عن الاسباب التي تمنع الوزارة من صرف رواتب هؤلاء وتاخيرها بشكل مبالغ فيه؟ وطالب الدويسان الوزير بسرعة التوضيح وتبيان سبب التأخير.

وقال الدويسان " اذا كانت الوزارة لا تستطيع تحمل الكلفة المالية البسيطة لرواتب البدون فلم وافقت على توظيفهم؟" وشدد الدويسان على ان وزير الصحة ذو حس انساني ويعي مفهوم الحديث النبوي المقدس "اعط الاجير اجره قبل ان يجف عرقه" . وتمنى الدويسان ان يامر وزير الصحة بسرعة صرف رواتب هؤلاء انسجاما مع ما وصفت به الكويت من كونها مركزا للعمل الانساني وتكريم وتسمية اميرها المفدى قائدا للعمل الانساني.

في تصريح بعد اجتماع لجنة الميزانيات مع ممثليها لمناقشة الحساب الختامي للسنة المالية 2014/2013

عبد الصمد : «هيئة الإعاقة» مخالفة لقانون إنشائها رغم مرور أربع سنوات عليها

عدنان عبدالصمد

بناء على اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي مع ممثلي الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة لمناقشة الحساب الختامي للسنة المالية 2014/2013 وملاحظات ديوان المحاسبة بشانه حيث تبين للجنة ان إجمالي المصروفات الفعلية 131.010.403.618 د.ك قيما بلغت الإيرادات المحصلة 119.014.881 د.ك . اما الوفورات فكانت تتركز في الباب الثاني والثالث حيث بلغت نسبة الوفر 68.8% و 95.2% على التوالي .

كما ان الهيئة اجرت مناقلات في كل من الباب الاول والباب الثاني والخامس وكان ابرزها مانم في الباب الأول حيث تمت المناقلة لتعزيز بند المكافئات من اعتماد الميزانية البند بمبلغ 700.000 د.ك الى مليون دينار حيث استحوذ نوع (حضور جلسات لجان) على 52% من الصرف الفعلي على المكافئات .

وتبين للجنة عدم الصرف نهائيا على بند مشاريع يمتد تنفيذها الى عدة سنوات

وفي ما يخص ملاحظات ديوان المحاسبة فتمثلت بانعدام الصرف على الاعتمادات المخصصة ضمن ابواب الميزانية لتنفيذ المشاريع المقررة لتحقيق الأهداف الواردة بالخطة الإنمائية

وطلبت اللجنة مراجعة مشاريع ما يخص الهيئة من الخطة الإنمائية مع الجهات ذات الصلة لعدم تحميل الجهة بمشاريع لا تستطيع تنفيذها خلال السنة المعتمد لها مبالغ مالية للتنفيذ واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواكبة متطلبات الخطة الإنمائية للدولة والقيام بتنفيذ مشاريعه على اكمل وجه وذلك تجنبا لتحميل المال العام مبالغ إضافية نتيجة تاخر تنفيذ المشاريع المطلوبة .

كما بررت الهيئة صرف مبالغ مالية لجمعيات النفع العام بالمخالفة للمادة (9) من قانون (8) لسنة 2010 انه تم الصرف بناء على قرار رقم (131) لسنة 2014 بشان ضوابط والية صرف الدعم للخدمات التعليمية والتاهيلية لذوي الإعاقة

وطلبت اللجنة التنسيق مع الديوان والجهات ذات الصلة لتحقيق الصرف وفقا للقوانين المنظمة وفك التداخل بين القرارات المنظمة والقوانين السارية لبعض الإجراءات المتبعة .

وحول ضعف الرقابة الداخلية على صرف الدعم للمدارس الخاصة لتدريس ذوي

الإعاقة افادت الهيئة انه جاري التجهيز لأخذ الموافقات على إنشاء نظام الي جديد خاص باحتساب دفعات المدارس وتنظيم العمل إلا ان اللجنة طلبت اتخاذ المزيد من الإجراءات لضبط الرقابة المسبقة لجميع عمليات الصرف حتى يتم تشغيل النظام الآلي الجديد .

كذلك تبين للجنة صرف مكافئات لفريق عمل قبل صدور القرار الإداري بهذا الشان حيث طلبت اللجنة اخذ الموافقات المسبقة وإصدار القرارات المنظمة للفريق حتى وان كان هذا الفريق يعمل بشكل دوري ومستمر حيث يجب إصدار قرار التمديد او التجديد قبل انتهاء فترة تكليف فريق العمل ليكون عملة وفقا للوائح ونظم .

وفي سياق متصل باللوائح ونظم تبين للجنة مخالفة الهيئة لقانون إنشائها رغم مرور ما يزيد على اربع سنوات من تاريخ مباشرة أعمالها بعدم إصدار كافة اللوائح والمنظمة لأعمالها وذلك لتحديد الإجراءات المتعلقة بتنفيذ التزامات مالية على الدولة بشان راعية ذوي الاحتياجات الخاصة وتعهدت الهيئة أمام اللجنة بإصدار كافة اللوائح وتزويد ديوان المحاسبة فيها خلال الفترة القادمة فيما أكدت اللجنة على اهمية هذا الموضوع ومتابعة آخر المستجدات بشانه في اجتماع الميزانية القادمة .

كما تبين للجنة قصور شديد في اعمال الإدارة المالية والإدارية في ما يتعلق بالرقابة الداخلية وإعمال التخزين بالهيئة وكذلك الملاحظات المستمرة التي لم تتلافاها الهيئة حيث ان منصب مدير الإدارة المالية والإدارية شاغر ، وطلبت اللجنة ضرورة شغر هذا المنصب لما له من اهمية حيث ان اغلب الملاحظات تقع ضمن مسؤولياته الوظيفية .

واكدت الهيئة ان الإدارة التنفيذية تم تشكيلها في شهر ابريل من العام الماضي و ان جميع التوصيات والملاحظات التي ابدتها اللجنة سيتم الاخذ بها والاجتماع مع ديوان المحاسبة لوضع الإجراءات اللازمة لحسم جميع الملاحظات المسجلة على الهيئة في العام المقبل في ما اكدت اللجنة على جميع ملاحظاتها وتوصياتها وانها بصدد الوقوف على ما تم الاخذ به في الاجتماعات المقبلة مع الهيئة .